التقرير الشهري الصادر عن مؤسسات الأسرى وحقوق الإنسان (هيئة شؤون الأسرى والمحررين، نادي الأسير الفلسطيني، مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، ومركز معلومات وادي حلوة – القدس)، تشير فيه إلى أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي اعتقلت ٥٩٨ فلسطينياً من بينهم ٩٩ طفلاً و٨ من النساء خلال شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٣*

٢٠٢٣/٢/١٢

اعتقلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، خلال شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٣، (٥٩٨) فلسطينيًا/ة من الأرض الفلسطينية المحتلّة، من بينهم (٩٩) طفلاً، و(٨) من النساء، وشكّلت حالات الاعتقال في القدس النسبة الأعلى، تليها الخليل، وجنين.

وتُشير مؤسسات الأسرى وحقوق الإنسان (هيئة شؤون الأسرى والمحررين، نادي الأسير الفلسطيني، مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، ومركز معلومات وادي حلوة – القدس)، إلى أنّ عدد الأسرى، والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال بلغ نحو (٤٧٨٠) أسيراً، وذلك حتّى نهاية شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٣، من بينهم (٢٩) أسيرة، ونحو (١٦٠) قاصراً بينهم ثلاثة أسيرات قاصرات، و(٩١٥) معتقلاً إداريًّا من بينهم أسيرة و٥ أطفال.

وكانت أعلى نسبة اعتقالات خلال كانون الثاني/ يناير في القدس، بلغت (٢٥٥) حالة، تليها الخليل بـ(٨١) ، وجنين بـ(٦٢) ، فيما بلغ عدد أوامر الاعتقال الإداريّ الصّادرة خلال الشّهر، (٢٦٠) أمراً، منها (١٠٣) أوامر جديدة، و(١٥٧) أمر تجديد.

و تؤكّد المؤسسات أنّ عمليات الاعتقال في تصاعد مستمر، ولا تقتصر فقط قراءتها من حيث حصيلة الأعداد، بل كامتداد لتصاعد عمليات الاعتقال منذ العام المنصرم الذي شهد تحولات من حيث مستوى الجرائم، والانتهاكات التي رافقت عمليات الاعتقال، وأبرزها الإعدامات الميدانية، ومستوى التنكيل الذي طال المعتقلين وعائلاتهم، واعتقال أفراد من العائلة للضغط على قريب لهم لتسليم نفسه، عدا عن عمليات التحقيق الميداني التي طالت العشرات خلال حملات اعتقال جرت في البلدات، إضافة إلى اعتقال عدد من الجرحى، سواء ممن تعرضوا لإطلاق النار قبل الاعتقال أو خلاله.

وكان من ضمن من تعرض للاعتقال، أفراد هم أقارب لشهداء وأسرى؛ حيث استهدفت سلطات الاحتلال عائلات الشهداء، وكذلك الأسرى، فهناك العشرات ممن جرى اعتقالهم هم أسرى سابقون، تعرضوا للاعتقال عدة مرات.

---

* **المصدر:** هيئة شؤون الأسرى والمحررين
http://cda.gov.ps/index.php/ar/ar-news-2/12193-598-2023

وكانت أعلى حملة اعتقالات جرت في القدس في الثامن والعشرين من كانون الثاني/ يناير، وطالت على الأقل (٦٠) مواطنًا، كان من بينهم والدة الشهيد خيري علقم، ووالدة الجريح محمود عليوات.

اقتحامات وحشية وعقوبات بحق الأسيرات

واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلية انتهاك حقوق الأسيرات الفلسطينيات المحتجزات داخل سجن "الدامون" خلال شهر كانون الثاني، حيث أقدمت وحدات القمع التابعة لإدارة السّجن، بما فيها وحدات اليمّاز على اقتحام غرف الأسيرات، وتفتيشها بطريقة استفزازية، وعزل خمس منهن داخل زنازين الدامون، كما وعزلت الأسيرة ياسمين شعبان بسجن "نفي ترتيسيا" بالرملة.

كما تعمّدت خلال عملية الاقتحام إلى فصل التيار الكهربائي، من الصباح حتى المساء، وقامت بجر بعض الأسيرات مما تسبب في سقوط الحجاب عن رؤوسهن، ولم تكتف بذلك، بل فرضت عليهنّ عقوبات إضافية، كالحرمان من الزيارة، وإجراء اتصالات هاتفية لمدة شهر، وتعطيل جهاز التلفاز.

وواجهنّ ظروفاً معيشية صعبة ولا إنسانية، ولا تراعي حقوقهنّ المكفولة بالاتفاقيات الدولية، إذ تعرّضن لكافّة أساليب التعذيب النفسيّ، كالحرمان من رؤية أطفالهنّ وأهلهن، والمنع من الزيارة، والتعذيب الجسدي كالشبح، والعزل الانفرادي في زنزانة ضيقة جداً، عدا عن الإهمال الطبي (القتل البطيء)، والطريقة الوحشية التي يتعرضنّ لها أثناء عملية اعتقالهنّ.

ولا زالت تحتجز سلطات الاحتلال الإسرائيلية داخل سجونها (٢٩) أسيرة، بينهن ٣ قاصرات وهن: (نفوذ حماد، وزمزم القواسمة، وراما أبو عيشة)، وأقدمهنّ الأسيرة ميسون موسى المعتقلة منذ العام ٢٠١٥، وأعلاهنّ حكماً الأسيرتان شروق دويات، وشاتيلا عيّاد المحكومتان بالسجن لمدة (١٦) عاماً، إلى جانب معتقلة إدارية وهي الأسيرة رغد الفني، ومن بين الأسيرات (٧) أمهات يحرمهنّ الاحتلال من أبنائهنّ، بالإضافة إلى (١٠) أسيرات جريحات، وأصعبهنّ حالة الأسيرة إسراء جعابيص من القدس المحكومة بالسجن ل(١١) عاماً.

تضاعف عدد الاعتقالات الإدارية

ارتفعت وتيرة الاعتقالات الإدارية بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة، كخطوة ونهج متعمد ضمن سياسة العقاب الجماعي، الذي تمارسه دولة الاحتلال بحق الفلسطينيين، ففي نفس المدة من العام ٢٠٢٢ بلغ عدد المعتقلين الإداريين نحو ٤٨٣ معتقلاً إداريًا، فيما وصل عدد المعتقلين الإداريين إلى نحو ٩١٤ معتقلاً إداريًا، حتّى نهاية يناير عام ٢٠٢٣، أي أنّ نسبة المعتقلين قد تضاعفت بنسبة ١٠٠٪، مما شكل أعلى نسبة في عدد المعتقلين الإداريين خلال الأعوام الـ ١٥ الماضية، ومن بين المعتقلين الإداريين امرأة واحدة، وخمسة أطفال.

ومن الجدير ذكره، أن الاحتلال أصدر نحو ٢٦٠ أمر اعتقال إداري خلال شهر كانون ثاني / يناير، منها ١٠٣ أمر اعتقال إداري جديد، ونحو ١٥٧ أمر تجديد تراوحت مدتها ما بين شهرين إلى ستّة أشهر، الأمر الذي شكل ارتفاعًا كبيرا في عدد الأوامر الصادرة خلال شهر واحد.

ومن منطلق رفض هذا الإجراء التعسفيّ الظالم، أعلن المعتقلون الإداريون، استعدادهم لتنفيذ خطوات، لمواجهة جريمة الاعتقال الإداري المستمرة بحقهم، علما أنّ المعتقلين الإداريين، وعلى مدار العام الماضي، نفذوا خطوات نضالية في إطار مواجهتهم لجريمة الاعتقال الإداريّ، وكان أبرزها تنفيذ ٣٠ معتقلاً إدارياً في سجون الاحتلال بتاريخ ٢٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٢، إضراباً مفتوحاً عن الطعام، تحت شعار" إضرابنا حرّيّة"، لينضم إليهم ٢٠ معتقلاً فيما بعد، وبالتزامن مع الإضراب قاطع المعتقلون الإداريون كافة درجات المحاكم العسكرية المختصة بالاعتقال الإداري، كخطوة استراتيجية هامة لمواجهة جريمة الاعتقال الإداريّ، استمر الإضراب المفتوح عن الطعام ١٩ يوماً، وانتهى بعد وعود من قبل الاحتلال سرعان ما تنصل منها، حيث جددت سلطات الاحتلال أوامر الاعتقال الإداري بحق أغلبهم، وكان آخرهم المعتقل الإداري والأسير المحرر عاصم الكعبي، الذي جددت سلطات الاحتلال أمر اعتقاله الإداري قبل أيام لمدة أربعة أشهر، علماً أن حكمه الحالي ينتهي بتاريخ ٢٣ شباط.

سياسة العقاب الجماعي في القدس

بدأت سلطات الاحتلال الاسرائيليّ في الفترة الأخيرة باستخدام سياسة إغلاق بيوت الأسرى، والشهداء من منفذي العمليات في مدينة القدس المحتلة، كجزء من سياستها العنصرية المتعمدة، حيث أقر الاحتلال قانوناً يسمح له بإغلاق منازل منفذي العمليات بشكلٍ فوري دون العودة للمحكمة، أو السماح للعائلة بتقديم اعتراض أو التماس تمهيداً لهدمها، وكانت قوات الاحتلال قد أغلقت منزل الشهيد خيري علقم في مدينة القدس المحتلة بتاريخ ٢٨ كانون الثاني/ يناير، وقامت باعتقال أكثر من ٦٠ مقدسي ضمن حملة العقاب الجماعي التي ينتهجها الاحتلال ضد الفلسطينيين، من بين المعتقلين والد ووالدة وشقيق الشهيد خيري علقم، لتفرج فيما بعد عن الأب ويبقى شقيقه ووالدته رهن الاعتقال التعسفي حتى اليوم، حيث تنتهك دولة الاحتلال هذه العقوبات الجماعية، والانتقامية رغم أنها محظورة في القانون الدولي.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/